

استخلاف

الامام

و السلام الامام هل يجوز له الامام لا بعد الوفاة او شك في ذلك بعد السلام اعني ظهر
 وقامته لجهة الانتفاة كل فعل من ذلك ما صح به الاصل انه لو اتي بركته الثانية وعلم في تشهده وترك سجدة منها
 ثم تشهده وسجد للمسجد وهو مدرك للجمعة وان علي من الاولى او شك في تلك لجهة وحصلت له ركعة من الظهر
 فصلى وان بطلت صلاة الامام او بطلها عند اجماعه كما نزلت او غيرها يجوز ان يتخلف
 هو او المأمومون قبل ان يأتوا بهم بركون شخص صالحا للامامة بهم فمقدرا به قبل صوته ولو صليا او خذلا طارئا
 الصلاة بما من بالغا في جازية كان لا يركن ان اماما نزل النبي صلى الله عليه وسلم فافترى به بركته والناس اذا اجازوا
 بين لا يتقبل صلاة من بطلت بالاجل لصره ورتبه الى غير منتهى واحتمالهم الى امام وصرح بقوله او بطلها قبل مع قوله
 فيها قوله ان صلاة من بطلت بالاجل لصره ورتبه الى غير منتهى واحتمالهم الى امام وصرح بقوله او بطلها قبل مع قوله
 والحق في الناس وهو معلوم مما مر في الجاهل وان كان الصالحين في الامامة يستحقون ان يعرف بطل صلاة الامام
 ليكون عليه ان يخطب فيجعل ما كان يتوكله لا بد بالافادة العزم من ترتيب صلواته فثبتت بطل صلاة المسبوق
 في الصبح ولو كان يتقبل الظهر ويترك القنوت في الظهر ولو كان هو يصلي الصبح ويشهد ويجوز ان يصلي الامام
 الحاصل قبل اقتداء به ويؤدو اما اذا لم يعرف بطل صلاة الامام فلا يجوز الاستخلاف فيه على ما اجمعه كلامه وان بقي
 العاصي وقال في الروضة اذ ارجع القنوتين ولبدا في الجمع انما فيسبغ كونه بغيره في الجواز عن ابي بصير
 وصحة في الخفيف قال في الجمع ونقل ابن اللذري عن فضل الساجي وفتاوى في الامانة عن جزم الصبري ايضا وقال في
 الصبح عليه في ركعتي القنوت بعد الركعة فان هو بالقيام قام ولا يقدم حين يقوم لا تا صلواته في ركعتي
 او يستخفون من تحت صلاة التيسر بهم وهو استخاره ليس لهم قال في الجمع وهو افضل وهو ذلك في الصلاة
 لا في جمعة خشي الانتظار في ركعتي فلا يفتنونه ولا يفتنونه في ثبات الجمعة والصرح بعد من زيادته وبتبني
 التسبب في تائبته بعد السجدة في ركعتي صلواته السابعة وبتبني التسبب في ركعتي صلواته السابعة وبتبني التسبب في ركعتي صلواته السابعة
 البطلان لا قبله يتعدها وانما لم يجز صلواته السابعة في ركعتي صلواته السابعة وبتبني التسبب في ركعتي صلواته السابعة
 صلاة الامام غير يجوز عنهم بل يصح له السابعة صلواته السابعة وبتبني التسبب في ركعتي صلواته السابعة
 من الركعة غير يجوز عنهم بل يصح له السابعة صلواته السابعة وبتبني التسبب في ركعتي صلواته السابعة
 وقضية التعديل انه لو كان حواظا على ركعة من الجماعة في ثابته من غير ادراكه ما تقدمه به في بطلت صلواته
 فما خلفه من ركعة لم يجز و هو حواظا على ركعة من الجماعة في ثابته من غير ادراكه ما تقدمه به في بطلت صلواته
 وهكذا اثنين واكثر في كل ركعة من الجماعة في ثابته من غير ادراكه ما تقدمه به في بطلت صلواته
 وهكذا اجمع ركعات ترتيب صلاة الامام الاصل وطبيعة الجمعة وهو المقتضى امامه قبل بطلان صلاة
 ان استخلف في الركعة الاولى في ركعتي صلواته السابعة وبتبني التسبب في ركعتي صلواته السابعة
 اربعون غير وساجعهم كما عد استخلاف في الثانية ولم يتركه الاولى ائتمها وحده ظهر ان لا بدرك
 معه الركعة وان ادرك ركعة من الجمعة في جماعة من المأمومين لا يمكن جملتها باطراف ائتمها لجهة
 في الاولى مع انهم يدركونها بعد ان يدركه في ركعتي صلاة العزم معروفة على الامام فكانت ائتمها لجهة
 في الثانية وجاز له فيها الاستخلاف وان كان قد فعل الظهر قبل من الجمعة احذر به بالاستخلاف بانسانه الامام انما هو الذي
 وقد جوزت منه اذا استخلفه التوم وتقدم بسمه لاجوز ذلك لكونه اطلاقا غير نفي له وبوجه باقي التقدم مطلب

الجمعة بعد الصلاة اذا ذكره بعد الاولى فيتمها جمعة وعلم من كلامه انه لا يشترط في جواز استخلافه في الجماعة اقتداء
 به في الاولى وهو ذلك في قوله من صلواته الاولى في الجماعة اقتداء به في الاولى وهو ذلك في قوله من صلواته الاولى في الجماعة اقتداء
 مع من يرضى بصلواته الامام خلافا للجمعة فان استخلف في الجمعة غير مقتضى امامها عطل صلاة اذ لا يجوز ان يأتوا
 بعد اخرى ولا يخلوا الظهر قبل ثبات الجمعة ولا يرد المسبوق لانه لا يخلو في الجمعة اذا بطلت صلاة الامام
 كلامه اصل الروضة والجموع وعليه اخصر شيخنا ابو عبد الله الحلي في كلامه الروضة وفيها من قوله اذا كان حاضرا بالحكم
 وطلبت صلاة من اقتداء به مع علمه بطلان صلواته نعم ان كان من لا يعلم بطلان صلواته وتبينها حاضرا به وجب
 صلواته ولو نزلوا واقتداء به فان كان في الاول يرضع ظهر لعدم فرت للجمعة ولا جمعة لانه لم يدرك ركعة مع الامام
 من استخلفه غير اقتداء به بتقدمه واحده من او في الثانية اعترضها جمعة فصاح استخلاف الامام واصدا وخلفه
 في المسبوق اخر من عبوه للاستخلاف او ممن عبوه لان اللفظ في ذلك لم ولو تقدم امامه بنفسه كان مقدمه
 في السنة الا ان يكون رابعا فظاهرنا وان لم تقدمه من تقدم الامام ولو تقدم الامام واحدا وتقدم اخر كان مقدم الامام
 في ان لم تقدم احد من الركعة الا من الجماعة لزم ان يستخلفه فيها واصدا منهم تتحرك بها الجمعة وصرح
 في الثانية وانما جمعة فردا في حاله لا بد منهم للاستخلاف لادراكهم مع الامام ركعة كالمسبوق ولا يشكل بالافق
 في الاول البطلان به لتصل العدد لا لتفقد الجماعة فلو استخلف فيها قال الامام فليكن البايعه وانما يشترط وادوا
 اقتداء بغيره وانقد بعضهم جاز وذكر البصري نحوه ولا يشترط بنية الاقتداء في القوم الحاشية لتتقبله بغيره الاول
 في ركعتي الثانية وكلامه كالحادي ومن تبعه يقتضيان ذلك جازي من تقدمه الامام ومن تقدمه القوم ومن تقدم بنفسه وكلامه
 البصري وغيره يقتضي اختصاصه بالاول وبما اخذ لادريج وقال في الثاني الاقرب ان يذنبهم بخدمة الامامة
 في ركعتي الثانية والوجه انه يذنبهم بخدمة الامامة في ذلك نصا فصاح او حذفت احد الخطبة او ما خلفت من صحتها
 اي واصدا ممن سمعها ركعتي الثانية في الصلاة وانما لم يجز في ركعتي الثانية لانها غير من اجل الجمعة او
 حذفت في الصلاة كما في السجدة انما لا تتسامح في قوله من سمعها تخليصا لانها تختلف فيها لسموعها بل سمعها
 والساعة غير الاجتماع وقضية حقيقة السماع وعبارة الشايعه في رسم الخطبة وقال السبكي بعد قوله كلامه
 وما احتج به وادانامنت هذا فظهر ان الشرط هنا حقيقة السماع ولا يلحق الحضور بخلاف المسئلة المتقدمة هي
 مسئلة استخلاف الامام في الصلاة من اقتدى به قبل صلاته لكن قال في الجمع بتعال المعاني في ركعتي الثانية
 لظهوره ان لم يسمع وحري عليه البارز و ابن ابي روي والحل فيه مسئلة المادة لا يتقدم شرما ذكر المحمد كاصله
 في الحديث في الخطبة مخالف لمسما في له تبعا للاختيار والروضة في نظره من الاغناء منها من من استخلاف بل جاز في
 خروج في كل المشاير في الاغناء في الطرفة نفسها لخلط الوعظ بذلك وهو ان الشبهه ما من مع البتة ان اذ عبده
 الا ان العبد الخاف للجمعة الصلاة وسيا في ذلك من يذبح ايضا وكوه الاستخلاف بعامل الخطبة او فيها انما تسبق الوعظ
 ويستأنف او يفتي بشروطه خروجا من خلاف جواز الاستخلاف وهو ما من زيادته والوارد المسبوق ان من صلواته طول صلاة
 الامام ان يستخلفوا من بهم يجوز الا في غير الجمعة اذا كان في غير الصلاة او اذا كان في الصلاة طول صلاة
 الامام انما لا يشاء مع الخطبة في غيرها اذ ليس فيها اذا كان في الصلاة او اذا كان في الصلاة طول صلاة
 في الجواز في ركعة وذلك وما ذكره في الجواز في غير ركعة هو ما اتفقوا عليه كلام الشيخين في الجاهل كونه صحيحا هذا المصطلح
 بالاطراف حصلت وحق الامر في ركعتي الاولى وهو ما صح في تحقيقه هناك وكذا في الجمع وانما قد عرفت ان

فصل في استخلاف الامام في الجمعة
 في صلاة الجمعة اذا كان حاضرا بالحكم
 وطلبت صلاة من اقتداء به مع علمه بطلان صلواته
 وتبينها حاضرا به وجب صلواته ولو نزلوا واقتداء به فان كان في الاول يرضع ظهر لعدم فرت للجمعة ولا جمعة لانه لم يدرك ركعة مع الامام